

صفحة الموجد الموضح عن الثاني المتأخر عن الحاجة فلا يكون

ما يؤثر في شيء او يحتاج الى شيء امر يدعيه لا يقبل التمسك

علت لها ولا جزاء منها ولا شرط لها بل علمها الثاني

وعن الرابع بان العدم ان لم يوصف بالامكان فلا يشكال

لا يكون احد طرفيه اولي به لذاته لان ذلك ان امكن

وان وصف به جاز كونه اثر او يكون الموزون في على ما سبق

طريقتان الطرف الاخر تاما ان يطرح بسبب تفهوت

من التفسير عدم علة الوجود ولصعوبة هذا الاشكال اقل

الا ولولا ان ابي عبد الله السبب فيلزم ترجيح الجمع

علة الحاجة هو الحدوث او الامكان معه وليس كذلك الا

صفحة